المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق 2015ـ 2030

Economic guidance and its role in achieving indicators of sustainable development goals In Iraq 2015-2030

ا.د.حيدر نعمة بخيت ا.د.عبد الوهاب محمد جواد ا.د.احمد جاسم الياسري م.د.فاضل نعمة الصريفي
Fadel Nimah Al-Sarifi Ahmed Jassim Al-Yasiri Abdel-Wahab Muhammad Jawad Haider Nimah Bakhit

الكلمات الرئيسية: الرشادة الاقتصادية, اهداف التنمية المستدامة
Keywords: Economic guidance, sustainable development goals

المقدمـــــــة

الرشادة الاقتصادية Economic Rationality هي واحدة من أكثر المصطلحات استخداما في الاقتصاد، اذ يمكن أن يكون السلوك الاقتصادي رشيدا أو غير رشيدا، فالقرارات والتوقعات والسياسات عندما تكون قرارات رشيدة فأنها تدعم الأداء الاقتصادي وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها. اذ تشير الرشادة الاقتصادية إلى مبدأ اتخاذ القرارات المختلفة على أساس تعظيم الرفاه الاقتصادي على المستوى الفردي أو الجماعي في ظل محدودية الموارد، وهو مفهوم ينطوي على تخصيص واستخدام الموارد بكفاءة عالية لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم التخصيص الأمثل لوسائل الإنتاج والتوزيع الأمثل للإنتاج.

ان العلاقة بين الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة تعد علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، فالرشادة الاقتصادية ممكن ان تؤدي إلى التوزيع الامثل للموارد، وتحفيز الابتكار، ودفع النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى الوصول الى كفاءة السوق وتعزيز التنمية المستدامة. اما عندما تفشل الرشادة الاقتصادية في حساب التكاليف أو العوائد الخارجية التي تؤثر على المجتمع والبيئة، فان هذا ممكن أن يؤدي إلى فشل السوق ومن ثم السير بعيدا عن اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

من هنا جاء البحث ليبين طبيعة هذه العلاقة المعقدة بين الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة في العراق والاخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات البيئية والاجتماعية الناجمة عن القرارات الاقتصادية من خلال احتساب التكاليف والعوائد الخارجية المتوقعة لكل قرار اقتصادي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال تناوله موضوعًا ذو أهمية كبيرة، لما للقرارات الاقتصادية الرشيدة من دور كبير في تحقيق مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2015-2030، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه العراق، وبعد مرور 8 سنوات على انطلاقها من قبل الأمم المتحدة، من خلال تسليط الضوء على نسب الإنجاز لهذه المؤشرات مع تحديد المؤشرات المتلكئة في إنجازها وبيان أسباب التلكؤ.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحقيق الرشادة الاقتصادية في العراق والمساهمة في تحقيق مؤشرات اهداف التنمية المستدامة. لذلك ممكن التعبير عن المشكلة بالتساؤلات الاتية:

1- هل ان القرارات الاقتصادية والسياسات الحكومية تتصف بالرشادة؟

2- هل ان العراق قادر على تبني أفضل السياسات الاقتصادية والتنموية التي تساهم في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

3- هل ان الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ومؤسساتهما المختلفة تعمل ضمن سياساتها على تحقيق التوازن بين الابعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تحقيق الرشادة الاقتصادية في العراق يمثل الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة 2030، من خلال تبني سياسات اقتصادية مستدامة، يمكنها تعزيز نموه الاقتصادي بطريقة مستدامة وشاملة.

أهداف البحث: يستهدف البحث تحقيق الأهداف الاتية:

1- دراسة الرشادة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
2- تحليل واقع التنمية المستدامة في العراق.
3- تحليل مدى رشادة القرارات الاقتصادية والسياسات التنموية في العراق.

المحور الأول/ مفهوم الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة

أولا: مفهوم الرشادة الاقتصادية وافتراضاتها: يرتبط الاقتصاديون بفكرة مفادها ان الاقتصاد كجسم معرفي يتعلق بأفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة بحيث يبدو مفهوم الرشادة Rationality حجر زاوية مقدس يرتكز عليه الهيكل بأكمله. والرشادة الاقتصادية Economic Rationality او كما تسمى أحيانا بالعقلانية هي واحدة من أكثر المصطلحات استخداما في الاقتصاد، اذ يمكن أن يكون السلوك الاقتصادي رشيدا أو غير رشيدا، فالقرارات والتوقعات والسياسات قد تكون قرارات رشيدة تدعم الأداء الاقتصادي وتعمل على استدامة التنمية الاقتصادية(Peter J. Hammond, U.S.A, P.1). تشير الرشادة الاقتصادية إلى مبدأ اتخاذ القرارات المختلفة على أساس تعظيم الرفاه الاقتصادي على المستوى الفردي أو الجماعي في ظل محدودية الموارد، وهو مفهوم ينطوي على تخصيص واستخدام الموارد بكفاءة عالية لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم التخصيص الأمثل لوسائل الإنتاج والتوزيع الأمثل للإنتاج، و كما يرى ادم سميث (1723-1790) ومؤيديه فان هذه تعد نعمة للمجتمع، ونتيجة لذلك تم إطلاق آلية السوق ذاتية التنظيم. كما ان النظرية الاقتصادية تعد استنتاجيًا بحتًا قائمًا على افتراض السلوك الرشيد rational behavior للإنسان في نشاطه الاقتصادي.

(Zdzistaw Sadowski, 1980, P.38). اهتم الفكر الاقتصادي بشكل كبير في دراسة الدافع Motivation الذي يكون السبب وراء كل سلوك اقتصادي والذي يرتكز بشكل أساسي على المصلحة الشخصية Self-Interest أي المنفعة التي تعود على الشخص نتيجة الفعل الذي قام به، لذا تقاس الرشادة rationality بمدى القدرة على تحقيق هذه المنفعة وتعظيمها، وبحسب رأي فوكوياما• Fukuyama فأن الوصول الى اقصى فاعلية اقتصادية قد لا يعود بالدرجة الأساس الى رشادة السلوك الاقتصادي للأفراد، وانما قد يكون باجتماع الافراد الذين لديهم القدرة على العمل الجماعي والذين يشكلون مجتمعا مثاليا يحمل قيما أخلاقية. (د.كمال رزيق، د.خالد راغب احمد الخطيب، 2009، ص14). والرشادة الاقتصادية لا تقتصر على سلوك الافراد وقراراتهم، بل انها تشير إلى افتراض أن الأفراد والمنظمات والحكومات يتخذون قرارات بناءً على تقييم علمي ومنطقي للتكاليف والفوائد الناجمة عن كل قرار يتخذ، والرشادة تعد مبدأ أساسي في الاقتصاد مبني على افتراض أن الأفراد يتصرفون بطريقة تزيد من مصلحتهم الشخصية بالنظر إلى القيود الموضوعية التي يوجهونها. ويعتمد مفهوم الرشادة الاقتصادية على عدة افتراضات رئيسية هي[1]:

• وشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama أستاذ جامعي أمريكي (ياباني الأصل) فيلسوف واقتصادي وسياسي ولد عام 1952، صاحب الكتاب المعروف (نهاية التاريخ والانسان الأخير) الذي صدر في عام 1992.

[1] انظر في:-Goodwin, Microeconomics in Context, Fourth Edition, Routledge, 2019
- Philip Corr, Anke Plagnol, Behavioral Economics: The Basics, Routledge, 2023

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

1- التناسق او الاتساق Consistency: من المفترض أن يكون للجهات الفاعلة الاقتصادية (اشخاص ومنظمات و حكومات) تفضيلات وأهداف متناسقة يسعون بشكل حثيث على تحقيق هذه الاهداف واتخاذ خيارات وقرارات تتماشى مع مصالحهم الخاصة.
2- تعظيم المنفعة Utility maximization: يُفترض أن يتخذ الأفراد خيارات تزيد من رفاهيتهم العامة أو منفعتهم. وهذا يعني أنهم يوازنون بين التكاليف والعوائد المترتبة على قراراتهم المختلفة، ويختارون الخيار او القرار الذي يزيد من منفعتهم ويحقق لهم الرضا satisfaction.
3- تحليل التكلفة والفوائد Cost-benefit analysis: عادة ما يشارك الفاعلون الاقتصاديون Economic actors في تحليل التكاليف والعوائد المتوقعة عند اتخاذ القرارات، اذ انهم يأخذون في نظر الاعتبار المكاسب والخسائر المحتملة والناجمة عن قراراتهم المختلفة ويتخذون القرارات بناءً على توقعاتهم للفوائد الصافية.
4- السلوك العقلاني Rational behavior: تفترض الرشادة الاقتصادية أن الأفراد لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الكاملة والدقيقة، كما انه لديهم القدرات المعرفية اللازمة لتحليل تلك المعلومات واتخاذ القرارات المبنية على التفكير المنطقي، الا ان هذا الافتراض لا يعني أن الأفراد يتخذون دائمًا قرارات مثالية بل أنهم يتخذون قرارات بناءً على فهمهم لما متاح من معلومات.
5- المصلحة الذاتية Self-interest: تفترض الرشادة الاقتصادية أن الأفراد يتصرفون لمصلحتهم الذاتية ويسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة، الا ان هذا لا يعني أن الأفراد بالضرورة ان يكونوا أنانيون أو أنهم يتجاهلون رفاهية الآخرين، وانما يعني أنهم يعطون الأولوية لرفاهيتهم ومنفعتهم الشخصية عند اتخاذ القرارات.

وتجدر الإشارة هنا الا أن الرشادة الاقتصادية هي افتراض مبسط يستخدم في التحليل الاقتصادي لفهم السلوك الفردي والجماعي ومن ثم التنبؤ به، في حين أن العديد من القرارات على ارض الواقع قد تتماشى مع الرشادة الاقتصادية، إلا أن هناك حالات قد ينحرف فيها الأفراد عن السلوك العقلاني بسبب التحيزات المعرفية أو المعلومات غير المكتملة أو الأعراف والتقاليد الاجتماعية والدينية أو عوامل أخرى. لذا فان للعقيدة الاقتصادية القياسية• Standard economic doctrine افتراضات لها آثار قوية جدًا على تعقيد عمليات اتخاذ القرار لدى الأفراد.(Arrow, Kenneth J., 1986, P. S385)

شكل(1) الافتراضات الرئيسية للرشادة الاقتصادية

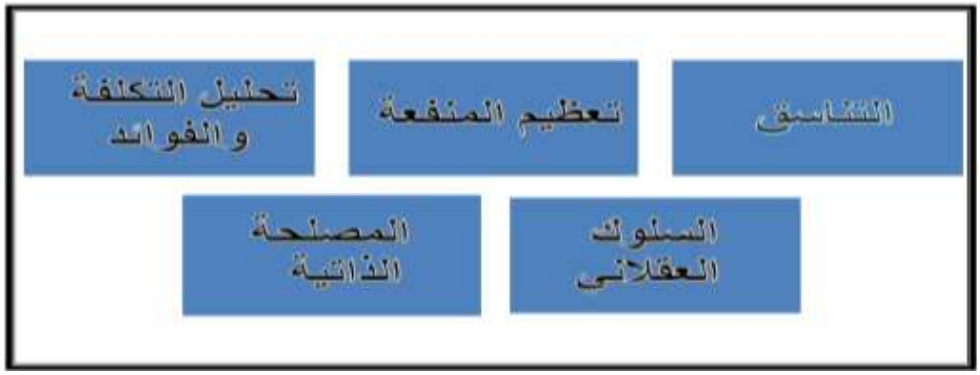

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على الادبيات السابق ذكرها

• العقيدة الاقتصادية هي مجموعة من الأفكار والنظريات الاقتصادية التي من خلال مجموعة من الاقتصاديين الذين يدافعون عن اهتمامات مماثلة ، يتم أخذها كمرجع وتأطير داخل مدرسة اقتصادية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة واهدافها: يرى المنظرون theorists الأوائل من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية أن السياسات التي تستهدف حماية البيئة يمكن أيضًا أن تعزز الابتكار وتحقق الربح، ففي عام 1920 أشار آرثر بيغو •Arthur Pigou إلى أن وجود خدمات عرضية غير مكلفة تمثل عائقًا أمام تحقيق التوازن في السوق، و لاحظ بيغو أن الاختلاف بين التكاليف والمزايا الخاصة الهامشية والتكاليف والفوائد الاجتماعية الهامشية تخلق ما نسميه الآن العوامل الخارجية externalities.)(Authors: A. Pigou, 2013) يُنظر إلى هذه العوامل الخارجية على أنها آثار غير مباشرة على المعاملات أو تكاليف ومزايا غير محسوبة في السعر المحدد لسلعة أو خدمة معينة، ومن أجل تصحيح فشل السوق اقترح بيغو ضريبة على تلك الأنشطة التي تنتج عوامل خارجية سلبية بمعدل يساوي تلك التكاليف الخارجية (على الرغم من صعوبة تحديدها بشكل دقيق)•، من خلال فرض هذه الرسوم المسماة ضريبة Pigouvian سيعكس سعر السوق بشكل أكثر دقة التكاليف والفوائد الشاملة للنشاط الاقتصادي.(RachelEmas,P.1). على الرغم من كثرة التعاريف للتنمية المستدامة sustainable development، الا انها لا تتعدى كونها مفهوم يؤكد على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. ففي عام 1987 نشرت لجنة برونتلاند Bruntland تقريرها "مستقبلنا المشترك" في محاولة لربط قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي، وبذلك فأن هذا التقرير قدم التعريف الذي كثيرًا ما يُستشهد به للتنمية المستدامة على أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة هذا يعد غامضا إلى حد ما، إلا أنه يهدف إلى الحفاظ على التقدم الاقتصادي مع حماية القيمة طويلة الأجل للبيئة؛ وهو يوفر إطار عمل لتكامل السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية كما بينا سابقا، وتقر بترابط الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (أحيانا يضاف بعد رابع متمثلا بالبعد التكنولوجي) وتهدف إلى تحقيق التوازن بينها، وهو مفهوم يهدف إلى دمج هذه الابعاد بطريقة متوازنة وداعمة لبعضها البعض. ويمكن القول ان التعريف الأكثر استخدامًا للتنمية المستدامة هو التعريف الذي اقترحته لجنة برونتلاند الذي اشرنا اليها سابقا كونه تعريف واسع لا يحد من نطاق الاستدامة ويتطرق إلى أهمية العدالة بين الأجيال، كما انه يعد مفهوم الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة أحد السمات الرئيسية التي تميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية، والتي تسعى أيضًا إلى استيعاب العوامل الخارجية للتدهور البيئي. ان الهدف العام للتنمية المستدامة هو الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة، وهذا الأمر يتحقق فقط من خلال التكامل والاعتراف بالمخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على طول مراحل عملية صنع القرار.
(Cerin, P. 209-225)

• آرثر سيسيل بيغو Arthur Cecil Pigou (1877-1959) اقتصاديًا بريطانيًا معروفًا بإسهاماته الكبيرة في اقتصاديات الرفاهية ومفهوم العوامل الخارجية، لعب دورًا مهمًا في تطوير مجال الاقتصاد خلال أوائل القرن العشرين.

• ينص مبدأ (الملوث يدفع) على أنه "يجب على الحكومات أن تطلب من الكيانات الملوثة أن تتحمل تكاليف تلوثها بدلاً من فرض تلك التكاليف على الآخرين أو على البيئة وبالتالي ، يجب أن تضمن سياسة الحكومة استيعاب التكاليف البيئية كلما أمكن ذلك ؛ يعمل هذا أيضًا على تقليل العوامل الخارجية. انظر في:
- John C. Dernbach, Sustainable development as a framework for national governance. Case Western Reserve Law Review, Volume 49 , Issue 1, 1998, P.58.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

شكل (2)أبعاد التنمية المستدامة الثلاث

المصدر: موسعي ميلود، التنمية المستدامة، اذار 2020: دراسة منشورة على الرابط الاتي:
https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/

أما اهداف التنمية المستدامة فبعد انتهاء الاهداف الانمائية للألفية الجديدة للمدة 2000-2015، اتفق قادة العالم في ايلول من عام 2015 على تحديد اهداف جديدة للتنمية المستدامة شرعت خطط تنفيذها رسميا من اول كانون الثاني عام 2016 ولغاية عام 2030، عدت خلالها التنمية عبارة عن طيف واسع وليس ان تتجسد في حالة معينة، فالبلدان الفقيرة تضم جيوبا للثراء الفاحش نتيجة التمايز الطبقي وفي الوقت ذاته يوجد في البلدان الغنية جيوب للفقر المدقع جراء الازمات المتكررة، لذا فان اهداف التنمية تنظر الى كوكب الارض ككل يتوجب ادارته من خلال خطط منسقة وشمولية ذو نظرة بعيدة الاجل.(حيدر نعمة بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، 2030) ص.2). ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددت بـ 17 هدفا و 169 غاية من الناحية القانونية غير ملزمة بلدان العالم في تنفيذها، الا ان هذا لا يعني انها ستقف متفرجة عليها بل المستشف انها ستضع الخطط والاستراتيجيات والاولويات لبلوغها ضمن سقف زمنية معينة لما لها من اهمية كبيرة في مسار التنمية، كونها ركزت على حشد الطاقات والامكانات اللازمة للقضاء على الفقر بأنواعه المختلفة باعتباره واحدا من العقبات المهمة التي تقف بوجه التنمية، ومعالجة قضية عدم المساواة بين طبقات المجتمع، وكذلك التركيز على قضية التغير المناخي والحد من مسبباتها. (http://www.un.org/sustainabledevelopment). في عام 2023 اكتسب مفهوم التنمية المستدامة أهمية أكبر بسبب التحديات العالمية الملحة، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ونضوب الموارد وعدم المساواة الاجتماعية، لذا تُبذل جهود في مختلف القطاعات لمواجهة هذه التحديات وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة. وتواجه أهداف التنمية المستدامة SDGs تحديات كبيرة، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في بعض الدول، فقد فشلت الحكومات الوطنية في جميع القارات في دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والاستثمارات العامة، علاوة على ذلك فإن الاستقطابات المجتمعية والشعبوية populism والصراع الجيوسياسي المتزايد يعيق التعاون الدولي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أصبح المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية أكثر تقييدًا في خضم التوترات السياسية المتصاعدة، ففشل الهيكل المالي الدولي في توجيه المدخرات

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

العالمية إلى استثمارات أهداف التنمية المستدامة بالسرعة والحجم المطلوبين. أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتكز على خمس ركائز من الحكم الرشيد هي
(Sustainable Development Report 2023 , P.4)

1. إعداد مسارات أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل لتوجيه السياسة العامة.
2. ضمان تمويل أهداف التنمية المستدامة بالنطاق والتوقيت اللازمين.
3 - تعزيز التعاون الدولي والحد من الصراع والتوتر الجيوسياسي بين الدول.
4. دعم الابتكار لتوسيع الإدماج الاجتماعي social inclusion والاستدامة البيئية.
5. تقديم تقارير دورية عن مدى التقدم المتحقق في أهداف التنمية المستدامة والأداء.

المحور الثاني/ الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة تعارض ام توافق؟

تركز الرشادة الاقتصادية بشكل تقليديًا على المكاسب قصيرة الأجل لغرض تعظيم الأرباح المباشرة بعكسها التنمية المستدامة تأخذ منظورًا طويل الأجل وتضع في الاعتبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأنشطة الاقتصادية على المجتمع والبيئة. وهو مفهوم (مفهوم التنمية المستدامة) يقر بأن الموارد الطبيعية محدودة وأن التدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية يمكن أن يقوض الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة مفهومان مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ولكن غالبًا ما يُنظر إليهما على أنهما في حالة تعارض مع بعضهما البعض.

للتوفيق بين الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة، من الضروري دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في صنع القرار الاقتصادي، وهذا ينطوي على تبني نهج أكثر شمولية يعترف بقيمة رأس المال الطبيعي، مثل الهواء النقي والماء النظيف وأهمية الرفاهية الاجتماعية، كما يتطلب النظر في العوامل الخارجية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية مثل التلوث وعدم المساواة الاجتماعية، واستيعابها في عمليات صنع القرار الاقتصادي. ويتطلب تنفيذ التنمية المستدامة تدخلات سياسية ولوائح وحوافز تعزز الممارسات المستدامة وتثبط تلك غير المستدامة، يمكن أن يشمل ذلك تدابير مثل تسعير الكربون ودعم الطاقة المتجددة وشهادات الأعمال المستدامة، كما يتضمن تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي الذي يساهم في النمو الاقتصادي المستدام وكفاءة الموارد.(United Nations, 2008)

اما اهم الجوانب الرئيسية للعلاقة بين الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة:

1- كفاءة السوق market efficiency: تشير الرشادة الاقتصادية إلى أن الأفراد والأسواق مدفوعة بالمصلحة الذاتية وتسعى إلى تعظيم مكاسبهم الخاصة. في سياق التنمية المستدامة يمكن أن تؤدي الرشادة الاقتصادية إلى التخصيص الفعال للموارد، وتحفيز الابتكار، ودفع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه يطرح أيضًا تحديات كونه قد يعطي الأولوية للمنافع قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل وإهمال العوامل الخارجية مثل التدهور البيئي أو عدم العدالة الاجتماعية
. (Dorian Jullien, 2019)

2- العوامل الخارجية وإخفاقات السوق externalities and market failures: غالبًا ما تفشل الرشادة الاقتصادية في حساب التكاليف أو الفوائد الخارجية التي تؤثر على المجتمع والبيئة، الا نها لا تنعكس في أسعار السوق. وهذا ممكن أن يؤدي إلى فشل السوق، حيث يتم تخصيص الموارد بشكل خاطئ أو لا يتم النظر في التكاليف البيئية والاجتماعية بشكل دقيق. لذا تتطلب التنمية المستدامة معالجة هذه العوامل الخارجية من خلال آليات مثل اللوائح والضرائب أو الإعانات لموائمة صنع القرار الاقتصادي مع الأهداف الاجتماعية والبيئية طويلة الأجل.
https://rlacollege.edu.in/pdf/Eco_Presentations/3/As-Micro.pdf

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

3- منظور طويل الأجل Long term perspective: غالبًا ما ترتبط الرشادة الاقتصادية بالتركيز قصير الأجل على المنافع الانية، في المقابل تتطلب التنمية المستدامة منظورًا طويل الأجل يأخذ في الاعتبار المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية. لذا يتطلب دمج اعتبارات الاستدامة في صنع القرار الاقتصادي الاخذ بنظر الاعتبار قيمة الفوائد طويلة الأجل والنظر في آثار الإجراءات الحالية على الرفاهية في المستقبل.

4-العوامل السلوكية والمؤسسية behavioral and institutional factors: تفترض الرشادة الاقتصادية أن الأفراد هم صناع القرار المطلعين والعقلانيين. ومع ذلك فقد أظهرت الأبحاث في الاقتصاد السلوكي أن الأفراد غالبًا ما ينحرفون عن الرشادة بسبب التحيزات المعرفية والاستدلال. (David Peón and Manel Antelo, 2021, P.3). يمكن أن تؤثر هذه التحيزات على القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل أنماط استهلاك الطاقة أو خيارات الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن العوامل المؤسسية بما في ذلك أطر السياسات واللوائح وحوكمة الشركات تشكل عملية صنع القرار الاقتصادي ويمكن أن تسهل الممارسات المستدامة أو تعرقلها.

5- الانتقال إلى النماذج المستدامة sustainable models: غالبًا ما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة الانتقال من النماذج الاقتصادية التقليدية إلى النماذج الأكثر استدامة وشمولية، (United Nations, P.3-7) يتضمن هذا التحول إعادة تعريف مفاهيم النجاح الاقتصادي وتوسع الاقتصاد الدائري وتعزيز الابتكار الاجتماعي وزيادة مصادر الطاقة المتجددة. يمكن أن تلعب الرشادة الاقتصادية دورًا في دفع هذا التحول من خلال تشجيع الاستثمار في التقنيات المستدامة ودعم ممارسات الأعمال الخضراء وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج.

ن خلال ما سبق يمكن القول بانه ليس بالضرورة ان تعد الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة أهدافًا متعارضة، فمن خلال دمج الممارسات المستدامة في صنع القرار الاقتصادي يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي طويل الأجل مع الحفاظ على البيئة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، اذ يمكن أن يؤدي تبني التنمية المستدامة إلى فرص جديدة للشركات والابتكار وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المحور الثالث/ الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة في العراق

إن فهم طبيعة العلاقة المعقدة بين الرشادة الاقتصادية والتنمية المستدامة أمر غاية في الاهمية لواضعي السياسات من حكومات اتحادية ومحلية وأصحاب المصلحة في العراق، من خلال تبني المبادئ الاقتصادية السليمة ودمج اعتبارات الاستدامة، مع الأخذ في نظر الاعتبار كيف يمكن أن يساهم اتخاذ القرار الرشيد في التخصيص الفعال للموارد والاستثمار المنتج وصياغة السياسات السلمية بالشكل الذي يفعل دور قوى السوق والحوافز والأطر التنظيمية في تعزيز الرشادة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، اذ من خلال ذلك يمكن للعراق أن يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومرنة تضمن مستقبلاً مزدهرًا لمواطنيه وتحافظ على بيئته. ان العراق حاول. ان لا يكون بعيدا عن الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال التقارير الطوعية التي أصدرها العراق حول أهداف التنمية المستدامة 2030. اذ اصدر العراق التقرير الطوعي الأول عام 2019 الذي حمل شعار "انتصار إرادة وطن" والذي يستهدف الى توضيح رؤية العراق لعام 2030. اما التقرير الثاني فقد صدر في عام 2021 تحت شعار "العراق والعودة الى المسار التنموي" والذي يستهدف اظهار المتحقق من أهداف التنمية المستدامة.

أولا: الرشادة والتنمية المستدامة في ظل التقرير الطوعي الأول 2019: صدر هذا التقرير في عام 2019 تحت شعار "انتصار إرادة وطن" والذي يستهدف الى توضيح رؤية وتصورات العراق حول

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

اهداف التنمية المستدامة لعام 2030. صدر هذا التقرير في وقت مثالي يعيشه العراق بعد تحقيق الانتصار على داعش خلال حرب دموية دامت سنوات عديدة (2014-2017).
(RANDA SLIM, 2019, P.4). وقبل ان يشهد العراق حركة احتجاجات تشرين في مناطق وسط وجنوب العراق ولاسيما في العاصمة بغداد التي شلت الحركة الاقتصادية وادخلت البلاد في نفق مظلم (EASO, 2020, P.14-15) لذا فان هذا التقرير رسم صورة زاهية عن واقع ومستقبل أهداف التنمية المستدامة في العراق 2030. ركز التقرير على كيفية قيام العراق بتوفير سياسة تمكينيه مدعومة ببيئة مؤسسية ملائمة، من خلال الدستور العراقي الذي لم تغيب عنه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، على الرغم من ان الدستور العراقي صدر في عام 2005 وقبل تحديد اهداف التنمية المستدامة في عام 2015، فقد اشارت العديد من مواد الدستور الى تكافؤ الفرص (المادة 16) وحق العمل (المادة 22 أولا) وحماية البيئة والتنوع الاحيائي (المادة 33) وغيرها. (دستور جمهورية العراق 2005). كما ان رؤية العراق لعام 2030 تنطلق من أبعاد التنمية المستدامة "انسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد" (وزارة التخطيط، 2019، ص16) وهذه الرؤية التي يفترض ان تغطي جميع اهداف التنمية ستعمل على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة والعمل سويا نحو تحقيقها. و وفقا لمنهجيةRIA (وزارة التخطيط، 2019، ص16) فان هذه الرؤية تحقق 74% من أهداف التنمية المستدامة ال سبعة عشر 2030. لذا فان خطة التنمية الوطنية الثالثة 2018-2022 المنبثقة عن قرار مجلس الوزراء العراقي رقم 209 في عام 2016 ستكون نقطة الأساس الحقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 كونها قد تضمنت 77% من هذه الأهداف، اذ ركزت الخطة على سبل خروج العراق من تداعيات الحرب على داعش وانخفاض اسعار النفط في السوق العالمية والاهتمام بالجانب التنموي من خلال تبنيها شعار "إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية" والابتعاد عن ريعية الاقتصاد من خلال التوظيف المناسب للإيرادات النفطية و الاعتماد على النمو المتوازن والتوجيه القطاعي والمكاني للاستثمارات من خلال معيار الميزة النسبية (وزارة التخطيط، 2018) كما ان المنهاج الوزاري لحكومة دورة 2018-2022 عد اجندة التنمية المستدامة 2015-2030 من الوثائق المهمة التي تعمل الحكومة على الوصول اليها في الأمد المتوسط من خلال المناهج الخمسة التي تضمنها والتي لا تبتعد في مجملها عن هذه الاجندة.

وفقا لهذا التقرير فأن العراق يواجه مشكلة كبيرة في تحديد مدى التقدم المنجز لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومؤشراتها البالغة 230 مؤشرا نتيجة قلة البيانات المتاحة، اذ لا يتوفر بيانات سوى لـــ 67 مؤشرا أي نسبة ما متاح من بيانات يبلغ 29.1% فقط، مما يشكل فجوة تتراوح ما بين الهدف 13 الذي لا تتوفر بيانات لأي مؤشر من مؤشراته والهدف الثالث الذي تتوفر اكثر بيانات مؤشراته وكما مبين في الشكل الاتي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

شكل(3) مدى توفر بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمدة 2015-2019

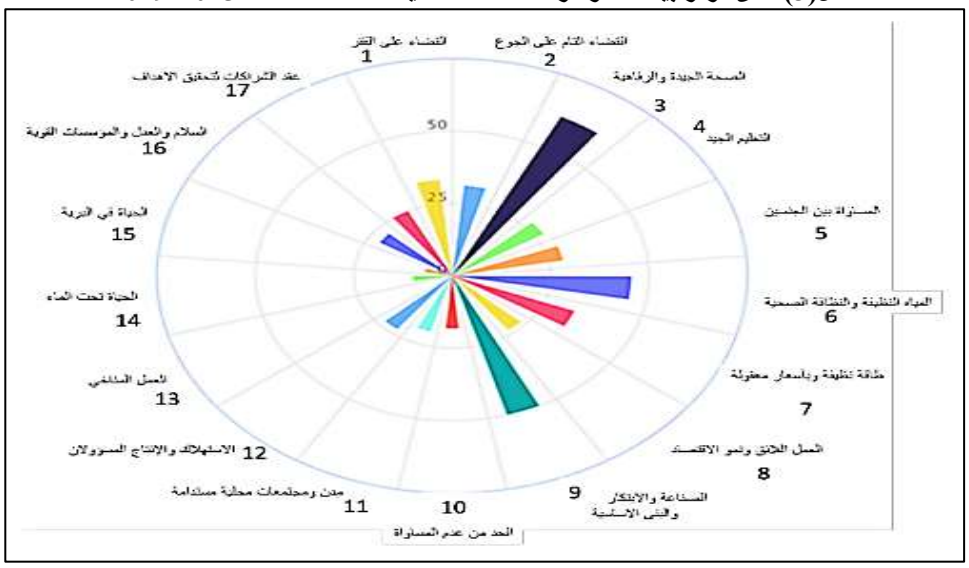

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، 2019، ص32.

فيما يتعلق بالتقدم الذي احرزه العراق في مؤشرات التنمية المستدامة 2030 وفقا للخمس سنوات الأولى من انطلاقها فقد سجل العراق أداء متوسط تقريبا وبنسبة تجاوزت الـ 50% في الاهداف (1، 13، 6، 3، 12، 16)، في حين كان التقدم متدني او لا يكاد يذكر في مؤشرات بقية الأهداف ليحتل المرتبة 14 عربيا و 127 عالميا من اصل 156 دولة شملها التقويم وبقيمة مؤشر بلغت (53.7) نقطة، وهذا يعد مركزاً متدنياً اذا ما قورن في موقع العراق لعام 2016 عندما احتل المرتبة 105 عالميا من بين 149 دولة شملها التقويم. (وزارة التخطيط، ص34)

ثانيا: الرشادة والتنمية المستدامة في ظل التقرير الطوعي الثاني 2021: صدر هذا التقرير في عام 2021 تحت شعار "العراق والعودة الى المسار التنموي" والذي يستهدف اظهار المتحقق من أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الوقت من اصدار التقرير يعيش العراق تداعيات الصدمة الثلاثية، الصدمة الأولى الصدمة السياسية المتمثلة بتداعيات احتجاجات تشرين التي بدأت بشكل متقطع في عام 2019 ووصلت ذروتها في شهر تشرين الاول من العام ذاته لينجم عنها استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي ولتحل محلها حكومة السيد الكاظمي في 6 أيار 2020، والصدمة الثانية هي الصدمة الصحية بعد انتشار كوفيد19 في معظم دول العالم ومن بينها العراق ومن ثم تطبيق إجراءات الحظر الجزئي والكلي لتشل حركة الاقتصاد، والصدمة الثالثة هي صدمة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية بشكل كبير،(منظمة أوابك، 2022، ص6) ليتراجع العراق على اثرها ثلاث مراتب في مؤشرات التنمية البشرية عندما احتل المرتبة 123 في عام 2020 من أصل 189 دولة شملها التقرير بقيمة مؤشر بلغت 0.674 درجة بعد ان كان في عام 2019 يحتل المرتبة 120عالميا وبقيمة مؤشر 0.689 درجة.

تمثلت اهداف هذا التقرير برصد التقدم المتحقق في مؤشرات التنمية المستدامة بعد مرور سبعة سنوات على انطلاقها، ومعرفة الاثار الناجمة عن الازمات المختلفة ومدى اعاقتها مسيرة تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، وتحديد الطرق المثلى لضمان بقاء مسيرة التنمية في المسار الصحيح، وتأشير دور كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ومختلف المؤسسات المحلية في توطين الأهداف التنموية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

في سياساتها وممارساتها، مع تعزيز فرص التحول من المستوى الوطني الى مستوى المحافظات في اعداد التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة والتأكيد على التزام الحكومات المحلية في هذا المجال.
(اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، 2021، ص6).تميز هذا التقرير عن التقرير السابق بإمكانية اكبر في الحصول على البيانات على الرغم من تفشي كوفيد19 في العراق الذي حد من التنقل ما بين المحافظات العراقية، اذ ازدادت نسبتها (البيانات) بمقدار 7% عندما وصلت البيانات المتوفرة عن مؤشرات التنمية المستدامة في عام 2020 الى 36%، اذ أصبحت هنالك بيانات لجميع مؤشرات الأهداف السبعة عشر وبنسب متفاوتة، فقد توفرت معظم بيانات مؤشرات الهدفين الرابع والتاسع، بينما بيانات مؤشرات الهدف الرابع عشر كانت الأقل، وكما مبين في الشكل (4).

شكل (4) مدى توفر بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2020

المصدر: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني حول اهداف التنمية المستدامة، وزارة التخطيط، العراق، تموز 2021، ص9.

وفيما يتعلق بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقط استمر العراق بأدائه فوق المتوسط على الرغم من كل التحديات التي عاشها خلال تلك المدة، فقد احتل العراق في عام 2020 المرتبة 113 عالميا من أصل 166 دولة شملها التقويم وبقيمة مؤشر بلغت (63.1) نقطة بتقدم مقداره (9.4) نقطة عن عام 2018.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

ثالثا: العراق والدول العربية وفقا لمؤشر انجاز أهداف التنمية لعام 2022: يتكون مؤشر أهداف التنمية المستدامة للدول العربية لعام 2022 من 110 مؤشرًا تغطي 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، و يغطي الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة باستثناء فلسطين. (Mohammed bin 2022, P.10). بناءً على الجدول (1)، نلاحظ أن جميع الدول العربية لم تحقق مستويات متقدمة من انجاز اهداف التنمية المستدامة، جاءت الاردن بالمرتبة الأولى عربيا بمؤشر قيمته 67.4 بفارق بسيط عن تونس التي جاءت ثانيا، تليهما كل من الامارات العربية المتحدة والجزائر بمؤشر قيمته 67.0 درجة مما يعكس تحقيقها لبعض التقدم نحو انجاز أهداف التنمية المستدامة، اما العراق فقد جاء بالمرتبة 12 عربيا بمؤشر قيمته 59.3 درجة. في حين تظهر دول أخرى مثل الصومال وجزر القمر واليمن بقيم تحت 50 درجة مما يعكس التحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول (1) مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2022

ت	الدولة	قيمة المؤشر (0-100)
1	الأردن	67.4
2	تونس	67.3
3	الإمارات العربية المتحدة	67.0
4	الجزائر	67.0
5	المغرب	66.7
6	سلطنة عمان	66.2
7	لبنان	63.6
8	مصر	63.6
9	دولة قطر	61.5
10	المملكة العربية السعودية	60.9
11	الكويت	59.8
12	العراق	59.3
13	البحرين	57.6
14	ليبيا	57.1
15	موريتانيا	52.2
16	جيبوتي	50.8
17	الجمهورية العربية السورية	50.8
18	السودان	50.2
19	اليمن	46.6
20	جزر القمر	44.5
21	الصومال	42.3

Mohammed bin Rashid School of Government and others, 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, 2022, P.17

رابعا: الرشادة والتنمية المستدامة في ظل مؤشرات 2023: شهد العراق استقراراً امنيا وسياسيا نسبيا بعد تشكيل حكومة السيد محمد شياع السوداني ومصادقة البرلمان العراقي عليها في 27-10-2022، وارتفاع أسعار النفط بعد الحرب الروسية-الأوكرانية مما زاد من حجم الإيرادات النفطية بشكل كبير.

وفقا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 فقد احتل العراق المرتبة 105 عالميا من أصل 166 دولة شملها التقويم بقيمة مؤشر بلغت (64.8) درجة بتحسن بسيط مقداره (1.8) درجة عن عام 2020، وهو أقل من المتوسط الإقليمي للعراق والبالغ (67.1) درجة. بينما جاءت فلندا بالمرتبة الأولى عالميا بـ 86.8 درجة تليها السويد ثانيا بـ 86 درجة، اما تونس فقد جاءت الأولى عربيا والمرتبة 58 عالميا بقيمة مؤشر 72.5 درجة تليها المغرب الثاني عربيا والمرتبة 70 عالميا بـ 70.9 درجة ثم الامارات العربية المتحدة الثالث عربيا و 79 عالميا بـ 69.7 درجة.(Sustainable 2023, OP Cit, P.25-26)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

اما فيما يتعلق بالتقدم في أداء تنفيذ الأهداف، نلاحظ هنالك تفاوت كبير في مدى التقدم في تنفيذها، فالأهداف (10، 12، 13) سجلت أداء كبير جدا في تنفيذها تراوح ما بين (75 و 90)%، تليها الأهداف (2، 3، 4، 6، 7، 8، 11) نفذت بمستوى أداء فوق المتوسط، بينما الأهداف (5، 9، 15) كان الأداء في تنفيذها اقل من المتوسط تراوح بين (25 و 50)%، أما الهدف الأول (القضاء على الفقر No Poverty) (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ص35-36) فأنه لازال عصيا على العراق وفقا لتصورات الأمم المتحدة اذ كان مستوى التنفيذ صفرا نتيجة عدم توفر البيانات الخاصة بمؤشرات هذا الهدف، وكما مبين في الشكل.

شكل(5) متوسط الأداء حسب أهداف التنمية المستدامة

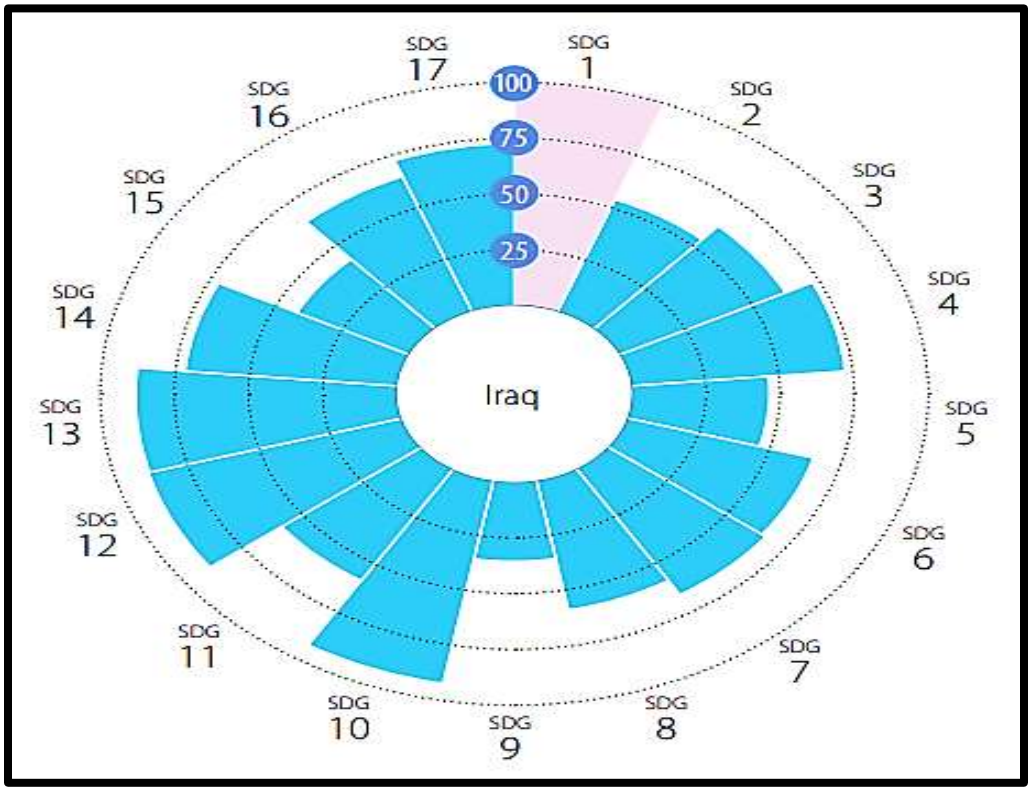

Sustainable Development Report 2023, Implementing the SDG Stimulus, Dublin University Press, Ireland, 2023 , P.280.

ولغرض تقويم مدى الأداء الذي حققه العراق وفقا لنسب الإنجاز لمؤشرات التنمية البشرية 2030 فان العراق يقع في المنطقة الوسطى والمتمثلة بالتقدم المحدود، وكما مبين في الشكل، لذا فانه يحتاج الى مضاعفة الجهود الحكومية لغرض الانتقال الى الوضع الذي يؤهله بان يكون في المسار الصحيح.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

شكل (6) حالة الأداء وفقا لإنجاز مؤشرات التنمية المستدامة 2030

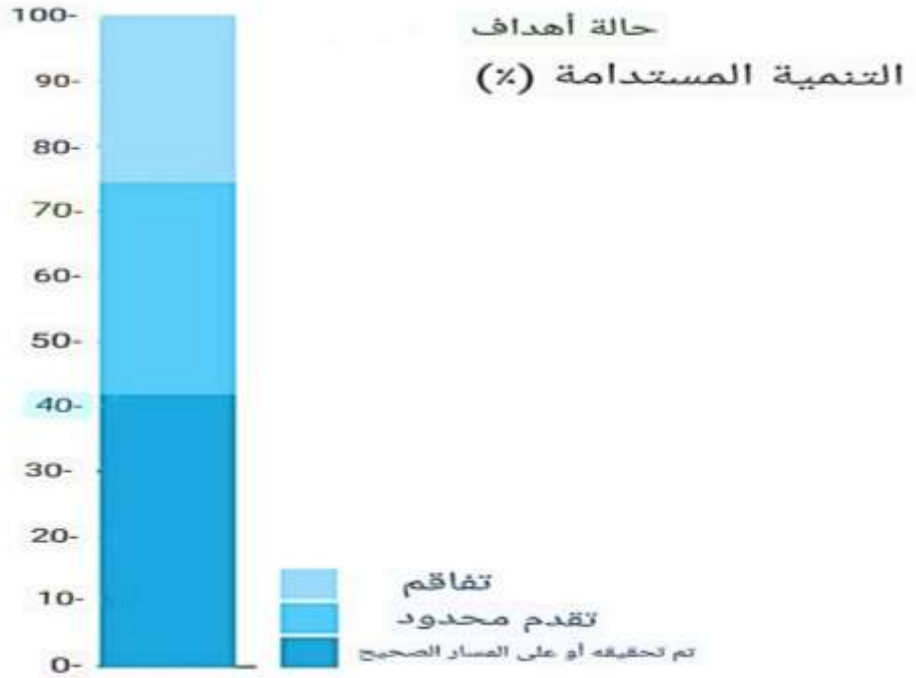

Sustainable Development Report 2023, Implementing the SDG Stimulus, Dublin University Press, Ireland, 2023 , P.280.

وعند مقارنة العراق مع بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 نلاحظ اشتراكه مع بلدان الامارات وتونس وايران في مسار تحقيق الهدفين الثاني والخامس عشر، اذ تم تسجيل المستوى D والمتمثل بانه لا تزال هناك تحديات كبيرة Major challenges remain لهذه البلدان، بينما كل من العراق وايران لم يصلا الى المستوى A المتمثل بإنجاز الهدف SDG achievement لاي من الأهداف السابعة عشر، في حين انفرد العراق عن غيره من البلدان في حصوله على المستوى E والمتمثل بعدم توفر البيانات للهدف الأول علما ان حوالي 50% من بلدان العالم متوفرة لديها بيات مؤشرات هذا الهدف[2]. (United Nations, 2022, P.8)

جدول(1) مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وفقا الى لوحات المتابعة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2023

الاهداف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
العراق	E	D	D	C	D	D	D	D	D	B	D	B	B	C	D	D	C
الامارات	A	D	C	A	C	D	C	C	B	A	B	D	D	D	D	C	D
تونس	A	D	C	B	C	C	C	D	C	C	D	B	B	D	D	D	B
ايران	B	D	C	C	D	D	D	D	C	D	C	C	C	C	D	D	C

A انجاز الأهداف، B التحديات لا تزال قائمة، C لا تزال هناك تحديات رئيسية، D لا تزال هناك تحديات كبيرة،

E عدم توفر بيانات

Sustainable Development Report 2023, Implementing the SDG Stimulus, Dublin University Press, Ireland, 2023 , P.280

2

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

ان عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق خلال السنوات السابقة حتم على الحكومات العراقية المتعاقبة ان تكون قراراتها وسلوكياتها بعيدة كثيرا عن الرشادة الاقتصادية، وبالتالي انعكست سلبيا على الأداء التنموي في العراق، وهذا ما تم اثباته عندما احتل العراق مراتب متدنية على المستوى العربي والإقليمي والدولي وبأداء لازال بعيدا عن المسار الصحيح. لذا يتوجب على الحكومة العراقية ومؤسساتها المختلفة اذا ما ارادت ان تكون ضمن طريق انجاز الأهداف او في المسار الصحيح Achieved or on track عليها مضاعفة الجهود وتركيز الجهد الاتحادي والمحلي على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الابتعاد عن القرارات غير الرشيدة التي تتعارض مع هذه الأهداف لاسيما وقد انقضت ثلث المدة للسقف الزمني المحدد لهذه الأهداف وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- ان القرارات والسياسات عندما تكون قرارات رشيدة فأنها تدعم الأداء الاقتصادي وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها.

2- غالبًا ما تفشل الرشادة الاقتصادية في حساب التكاليف أو العوائد الخارجية التي تؤثر على المجتمع والبيئة الا انها لا تنعكس في أسعار السوق، وهذا ممكن أن يؤدي إلى فشل السوق.

3- تفترض الرشادة الاقتصادية أن الأفراد هم صناع القرار المطلعين والعقلانيين. ومع ذلك فقد أظهرت الأبحاث في الاقتصاد السلوكي أن الأفراد غالبًا ما ينحرفون عن الرشادة بسبب التحيزات المعرفية والاستدلال.

4- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات العراقية الا انها لازالت لا تتناسب مع أهمية اهداف التنمية المستدامة، فلا زالت نسب كبيرة من بيانات مؤشرات التنمية المستدامة غير متوفرة.

5- وفقا لآخر تقويم لإنجاز اهداف التنمية المستدامة فان العراق احتل مراتب متأخرة على مختلف المستويات (العالم، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الدول العربية).

6- وضحت تقارير تتبع انجاز اهداف التنمية المستدامة ان العراق متأخر عالميا لأسباب متعددة أهمها ابتعاد القرارات الاقتصادية والسياسات عن الرشد الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

1- على الحكومة العراقية والحكومات المحلية تكثيف الجهود وزيادة الاستثمارات وتوجيها باتجاه القطاعات المنتجة.

2- حث المحافظات على تضمين تقاريرها التنموية بشكل دوري ومنتظم متابعة ورصد مدى التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

3- على الجهات المختصة ولاسيما وزارة التخطيط العمل على توفير البيانات اللازمة لجميع مؤشرات اهداف التنمية المستدامة.

4- الاستمرار في اصدار التقارير الطوعية للتنمية المستدامة، لذا يجب تذليل الصعوبات التي حالت دون اصدار التقرير الطوعي الثالث لعام 2023.

المصادر والمراجع References

1- Peter J. Hammond, Rationality in Economics, U.S.A:
- https://web.stanford.edu/~hammond/ratEcon.pdf

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

2- Zdzistaw Sadowski, Theoretical Concepts of Economic Rationality, INSTITUTE OF PLANNING, WARSAW, 1980.
3- د.كمال رزيق، د.خالد راغب احمد الخطيب، إشكالية العلاقة بين الاخلاق والاقتصاد في ظل الازمة المالية العالمية، بحث ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع (تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال: التحديات، الفرص، الافاق) ، للمدة 10-11 تشرين الثاني 2009، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2009.
4- Goodwin, Microeconomics in Context, Fourth Edition, Routledge, 2019.
5- Philip Corr, Anke Plagnol, Behavioral Economics: The Basics, Routledge, 2023.
6- Arrow, Kenneth J., Rationality of Self and Others in an Economic System, *The Journal of Business* 59, no. 4, 1986.
7- Authors: A. Pigou, The Economics of Welfare (Palgrave Classics in Economics), springer, 2013.
8- John C. Dernbach, Sustainable development as a framework for national governance. Case Western Reserve Law Review, Volume 49 , Issue 1, 1998.
9- Rachel Emas , The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Florida International University.
10- Cerin, P., Bringing economic opportunity into line with environmental influence: A Discussion on the Coase theorem and the Porter and van der Linde hypothesis, Ecological Economics,2006.
11- حيدر نعمة بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، مؤشرات قطاع التعليم في العراق في ظل اجندة 2030، بحث مقدم الى لمؤتمر جامعة البصرة و كلية شط العرب الاهلية (الاقتصاد العراقي في ظل اجندة التنمية المستدامة 2030) للمدة 17-2019/4/18، البصرة.
12- اهداف التنمية المستدامة، الامم المتحدة:
http://www.un.org/sustainabledevelopment
13- Sustainable Development Report 2023, Implementing the SDG Stimulus, Dublin University Press, Ireland, 2023.
14- United Nations, Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation: Dialogues at the Economic and Social Council , Department of Economic and Social Affairs, New York, 2008.
15- Dorian Jullien, Judith Favereau, Cléo Chassonnery-Zaïgouche, Rationality and efficiency from experimentation in (recent) applied microeconomics to conceptual issues, hal-02092637, 2019.
16- AS Micro, Externalities and Market Failure:
-https://rlacollege.edu.in/pdf/Eco_Presentations/3/As-Micro.pdf

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E12

17- David Peón and Manel Antelo, THE EFFECT OF BEHAVIORAL BIASES ON FINANCIAL DECISIONS, REVISTA ESTRATEGIA ORGANIZACIONAL, VOL. 10, NO. 2, 2021.
18- RANDA SLIM, IRAQ A CONFLICT OVER STATE IDENTITY AND OWNERSHIP, POLICY PAPER 2019-11, The Middle East Institute , Washington, MAY 2019.
19- EASO, Iraq The protest movement and treatment of protesters and activists, October 2020.
20- دستور جمهورية العراق 2005:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar
21- وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، 2019.
22- Staronova, Katrarina, and Mathernova, Katarina, Recommendations for the improvements of the legislative drafting process in Slovakia, Hungary, 2003.
23- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، العراق، حزيران 2018.
24- منظمة أوابك، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2022، الكويت، 2022.
25- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني حول اهداف التنمية المستدامة، وزارة التخطيط، العراق، تموز 2021.
26- Mohammed bin Rashid School of Government and others, 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, 2022.
27- United Nations, Sustainable Development Report 2022, New York, 2022.
28- موسعي ميلود، التنمية المستدامة، اذار 2020: دراسة منشورة على الرابط الاتي:
https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/